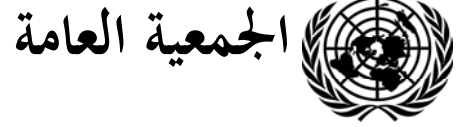


Distr.: General
14 April 2014
Arabic
Original: English



لجنة استخدام الفضاء الخارجي
في الأغراض السلمية
الدورة السابعة والخمسون
فيينا، ١١-٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤

تنسيق الأنشطة ذات الصلة بالفضاء ضمن منظومة الأمم المتحدة:
التوجُّهات والنتائج المرتقبة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ - معالجة خطة
التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

تقرير الأمين العام**

أولاً - مقدمة

١ - سوف تتطلب خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، الموحدة في مضمونها والعالمية في شكلها، أدوات فعّالة ومعززة وابتكارية دعماً لتنفيذها. ومن ضمن تلك الأدوات ما تتيحه علوم وتكنولوجيا الفضاء، وهي أدوات يمكن أن تشكل وسائل تمكينية ومحفزاً للجهود التي تبذلها البلدان بغية إحراز تقدّم في وضع أهداف إنمائية متّفق عليها دولياً وكذلك من أجل التنمية المستدامة. ويندرج مسعى تعزيز التعاون الدولي في مجال استخدام علوم وتكنولوجيا الفضاء في الأغراض السلمية وزيادة استخدام البيانات والمعلومات المستمدة من الفضاء في صلب الجهود الدولية الرامية إلى تسخير المنافع التي يتيحها الفضاء الخارجي لأغراض التنمية في إطار ما بعد عام ٢٠١٥.

* أُعيد إصدارها لأسباب فنية في ٨ تموز/يوليه ٢٠١٤.

** استعرض هذا التقرير ونقحه الاجتماع المشترك بين الوكالات بشأن أنشطة الفضاء الخارجي خلال فترة ما بين الدورتين السابقتين لدورته الرابعة والثلاثين، التي ستعقد في نيويورك في أيار/مايو ٢٠١٤.



- ٢- وقد أكدت الجمعية العامة مجدداً في قرارها ٧٥/٦٨ ضرورة تشجيع استخدام تكنولوجيا الفضاء في سياق الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة بشأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والميادين المتصلة بها، بما في ذلك تنفيذ الإعلان بشأن الألفية والإسهام في عملية إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.
- ٣- وشددت الجمعية العامة في ذلك القرار أيضاً على ضرورة زيادة فوائد تكنولوجيا الفضاء وتطبيقاتها والمساهمة في زيادة الأنشطة الفضائية المواتية للنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة على نحو منظم في جميع البلدان، بما في ذلك بناء القدرة على مواجهة الكوارث للتخفيف من آثارها، وبخاصة في البلدان النامية.
- ٤- ورحبت الجمعية العامة في ذلك القرار بتكثيف الجهود المبذولة لمواصلة تعزيز الاجتماع المشترك بين الوكالات المعني بأنشطة الفضاء الخارجي، وأوصت باستخدام مختصر "آلية الأمم المتحدة للفضاء" (UN-Space) للإشارة إلى ذلك الاجتماع من أجل إبراز أهميته. وتعتبر آلية الأمم المتحدة للفضاء آلية الأمم المتحدة المركزية لتنسيق الأنشطة المتصلة بالفضاء، ويتولى قيادتها مكتب شؤون الفضاء الخارجي التابع للأمانة، وذلك بقصد تعزيز أوجه التآزر ومنع ازدواج الجهود المتصلة باستخدام تكنولوجيا الفضاء وتطبيقاتها في سياق عمل هيئات الأمم المتحدة.
- ٥- واتفق الاجتماع المشترك بين الوكالات، في دورته الثالثة والثلاثين المعقودة في جنيف في الفترة من ١٢ إلى ١٤ آذار/مارس ٢٠١٣، على أن تقرير الأمين العام عن تنسيق الأنشطة ذات الصلة بالفضاء ضمن منظومة الأمم المتحدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ ينبغي أن يتناول خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأن يهتم بمسألة التكيّف ويستند إلى تقارير الأمين العام السابقة (انظر الوثيقة A/AC.105/1043، الفقرة ٢٥).
- ٦- كما أوصى الاجتماع، في تلك الدورة، بتقديم تقارير الأمين العام المقبلة والتقارير الخاصة عن مواضيع محدّدة إلى الهيئات الحكومية الدولية المعنية التي تُنظّم عمل كيانات الأمم المتحدة المشاركة، حسب الاقتضاء (انظر الوثيقة A/AC.105/1043، الفقرة ٢٩).
- ٧- ويتمحور هذا التقرير، وهو تقرير الأمين العام السادس والثلاثون عن تنسيق الأنشطة ذات الصلة بالفضاء ضمن منظومة الأمم المتحدة، حول أربعة مواضيع رئيسية، هي: الاستدامة البيئية، والتنمية الاجتماعية الشاملة، والتنمية الاقتصادية الشاملة، وتعزيز التعاون الدولي في مجال استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. ويستند هذا النهج إلى توصيات أول تقرير لفريق عمل منظومة الأمم المتحدة المعني بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، الذي أنشأه الأمين العام في عام ٢٠١١ لدعم التحضيرات على مستوى منظومة

الأمم المتحدة لصوغ خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة.

٨- وقد قدّم فريق العمل، في ذلك التقرير المعنون "المستقبل الذي نريد للجميع"، والذي يشكل أول مرجع للمشاورات الأوسع بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، جملة توصيات منها الاحتفاظ بنموذج للخطة قائم على أهداف وغايات محدّدة تعدّ إحدى مواطن قوة إطار الأهداف الإنمائية للألفية، على أن يعاد تنظيمه وفق نهج أشمل ذي أربعة أبعاد أساسية، هي: (أ) التنمية الاجتماعية الشاملة؛ (ب) التنمية الاقتصادية الشاملة؛ (ج) الاستدامة البيئية؛ (د) السلام والأمن. وهذا النهج المحدّد يتسق مع مبادئ إعلان الألفية الذي يضع رؤية لتخليص أجيال الحاضر والمستقبل من العوز والخوف، ويرتكز على الدعائم الثلاث للتنمية المستدامة.

٩- وتولّى إعداد هذا التقرير مكتب شؤون الفضاء الخارجي، بصفته أمانة الاجتماع المشترك بين الوكالات، وجمّعت أجزاءه استناداً إلى الوثائق التي قدمتها هيئات الأمم المتحدة التالية: إدارة الدعم الميداني، وإدارة شؤون السلامة والأمن، وشعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وإدارة الشؤون السياسية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة الطيران المدني الدولي، والمنظمة البحرية الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومكتب شؤون نزع السلاح التابع للأمانة العامة، ومكتب شؤون الفضاء الخارجي التابع للأمانة العامة، وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومنظمة الصحة العالمية.

١٠- ويتضمّن هذا التقرير معلومات إضافية بشأن الأنشطة المبيّنة في تقرير الأمين العام عن تنسيق الأنشطة ذات الصلة بالفضاء ضمن منظومة الأمم المتحدة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ (A/AC.105/961)، وللفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/AC.105/1014)، ومعلومات عن الأنشطة المزمع الاضطلاع بها في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

ثانياً- استخدام المعلومات المستمدّة من الفضاء في معالجة خطة التنمية

لما بعد عام ٢٠١٥

ألف- الاستدامة البيئية

١١- تهدّد آثار تغير المناخ والتدهور البيئي مسعى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ولضمان تحقيق الاستدامة البيئية، تستخدم كيانات الأمم المتحدة البيانات المستمدّة من الفضاء لرصد

العمليات والاتجاهات على نطاق العالم من أجل اتخاذ قرارات مدروسة في حدود الولايات المسندة إليها، وتنسّق معاً رصد الأرض من خلال نظم الرصد العالمية للمناخ والمحيطات والأرض. فضلاً عن ذلك، تُستخدم البيانات والمعلومات الجغرافية المكانية في رصد تنفيذ تدابير تخفيف تلك الآثار المحتملة، ودعم تحليل وقع تلك التدابير، ووضع استراتيجيات مسوّغة علمياً للإجراءات المستقبلية.

١٢- ولا غنى عن الاستشعار عن بُعد لتحسين فهم بارامترات الأرض والمحيطات والبارامترات المتصلة بالمناخ على نطاق العالم، وهو يشكل، إلى جانب المصادر الموجودة في عين المكان، أساس عمليات الرصد على المدى البعيد التي تستخدمها نظم المراقبة العالمية، وهي: النظام العالمي لرصد المناخ، والنظام العالمي لمراقبة الأرض، والنظام العالمي لرصد المحيطات. (وللمزيد من المعلومات عن نظم المراقبة المذكورة، الذي يتشارك في رعايتها كلٌّ من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) واللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية والمجلس الدولي للعلوم، انظر الوثيقة A/AC.105/1014، الفقرات ١٠-١٧).

١٣- وتُنظر اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بانتظام، في إطار الهيئة الفرعية المعنية بالمشورة العلمية والتكنولوجية التابعة لها، في المسائل المتصلة بالرصد المنهجي للمناخ، بما يشمل الرصد من الفضاء. وتضطلع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ونظم الرصد العالمية التابعة لها التي تحظى برعاية مشتركة، من خلال تعاونها ومساهماتها، بدور هام في دعم احتياجات الاتفاقية في مجال الرصد بغية معالجة تغير المناخ في العديد من مجالات العمل.

١٤- وقد تلقّت الهيئة الفرعية، في دورتها السابعة والثلاثين التي عُقدت في الدوحة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، تقريراً محدثاً من اللجنة المعنية بسواتل رصد الأرض عن التقدّم الذي تحرزه الوكالات الفضائية، التي تُجري عمليات رصد عالمية، في استجابتها المنسّقة للاحتياجات ذات الصلة بمقتضى الاتفاقية. وقد أولي الاهتمام لأهمية مواصلة واستدامة عمليات الرصد الساتلي على المدى البعيد، كما أولي الاهتمام للمسائل المتصلة بتبادل البيانات الكامل والمفتوح دعماً للعمل المضطلع به في إطار الاتفاقية.

١٥- وأكّدت الهيئة الفرعية، في دورتها التاسعة والثلاثين التي عُقدت في وارسو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، على أهمية الرصد المنهجي بالنسبة لعملية الاتفاقية الإطارية برمتها، بما يشمل أغراض النهوض بنمذجة المناخ والتكيف معه، فضلاً عن الحاجة المتواصلة إلى تأمين تمويل كاف لتلبية الاحتياجات الأساسية المتصلة بعمليات الرصد العالمي للمناخ على المدى

البعيد. ولاحظت الهيئة أن هناك ثغرات مستمرة في بيانات الرصد الهامة، بما في ذلك البيانات المتعلقة برصد المحيطات، وأيضاً في الشبكات في بعض أرجاء العالم، وخاصة في البلدان النامية. وقرّر مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، في دورته التاسعة عشرة التي عُقدت في وارسو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، تعزيز برنامج عمل نيروبي المتعلق بتأثيرات تغير المناخ والقابلية للتأثر به والتكيف معه، بوسائل منها تطوير الروابط بالبحث والرصد المنهجي. وسوف تعاود الهيئة الفرعية، في دورتها الحادية والأربعين التي ستُعقد في ليما في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، تناول المسائل المتصلة بعمليات المراقبة الفضائية دعماً لمسعى معالجة تغيّر المناخ.

١٦- وتتولى اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، على الصعيد الإقليمي، قيادة الجهود الرامية إلى التصدي لتغيّر المناخ وتعزيز الاستدامة البيئية. وتواصل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، من خلال المركز الأفريقي للسياسات المناخية الذي أنشئ مؤخراً، مسعى مناصرة إنتاج وتبادل المعارف بشأن الإجهاد البيئي وأزمات الغذاء التي يتأثر بها المواطنون والأوساط التجارية والمجتمع بوجه عام. وتلي اللجنة الحاجة إلى توفير معلومات محسّنة على نحو كبير عن المناخ والماء والطاقة وخطر الكوارث فيما يخص أفريقيا، وكذا الحاجة إلى تعزيز استخدام تلك المعلومات لأغراض اتخاذ القرار، عن طريق تحسين القدرة التحليلية وإدارة المعارف ونشر المعلومات.

١٧- وستواصل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، في عام ٢٠١٤ وما بعده، مساعدتها للاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على تنفيذ برنامج رصد البيئة والأمن في أفريقيا على نطاق القارة، ومساعدتها أيضاً في إعطاء بعد إقليمي للإطار العالمي للخدمات المناخية، الرامي إلى تقييم البيانات المناخية المستمدة من الفضاء بشقيها الأساسي والمواضعي لأغراض الرصد وتطبيقات المراحل النهائية.

١٨- وفي آسيا والمحيط الهادئ، اتخذت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (الإسكاب) عدداً من الخطوات للتصدي للتحديات التي يطرحها بناء القدرة على التكيف بطرق متعددة الأبعاد. وقد بذلت الإسكاب، من خلال برنامجها الإقليمي العريق للتطبيقات الفضائية من أجل التنمية المستدامة، جهوداً منسّقة للنهوض بتطبيقات تكنولوجيا الفضاء في سبيل دعم مسعى تقليص مخاطر الكوارث وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. فعلى سبيل المثال، حشدت الإسكاب، بغية تلبية احتياجات الدول الأعضاء الملحة المتعلقة بالمعلومات التي توفرها التكنولوجيا الفضائية لاستخدامها في إدارة المخاطر، موارد إقليمية دعماً للبلدان المتأثرة بالكوارث فيما يتصل بالإنذار المبكر والتأهب والتصدي والإغاثة وتقييم الأضرار، مما أسهم في حفظ أرواح بشرية وفي التخفيف من الخسائر الاقتصادية إلى أقصى حد ممكن.

١٩- وقد سارعت الإسكاب، على الخصوص عندما ضربت الأعاصير المدارية والزلازل والفيضانات الهائلة والإعصار هايان كلاً من باكستان وبنغلاديش والصين والفلبين وبلدانا أخرى من المنطقة، إلى توفير صور ساتلية بصورة شبه آنية، من خلال شبكة الوكالات الفضائية العاملة ضمن برنامج التطبيقات الفضائية الإقليمي من أجل التنمية المستدامة، وذلك فور حدوث كل كارثة من تلك الكوارث، لدى تلقيها طلبات دعم من البلدان المتأثرة. وأسفرت هذه الجهود، منذ عام ٢٠١٣، عن توفير أكثر من ١٥٠ صورة ساتلية التقطت بصورة شبه آنية وأخرى محفوظة، فضلاً عن خرائط للخسائر الناجمة عن الكوارث، قدمها أعضاء البرنامج وبرنامج التطبيقات الساتلية العملية التابعة لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار)، وهو شريك استراتيجي للإسكاب.

٢٠- ومنذ أواخر عام ٢٠١٣، قدّمت الإسكاب، في سياق ما تبذله من جهود لتفعيل آلية التعاون الإقليمي لرصد الجفاف والإنذار المبكر به، خدمات استشارية تقنية ونظّمت سلسلة من الدورات التدريبية المواضيعية والمتخصصة في سري لانكا ومنغوليا. وسوف تواصل الإسكاب تعزيز جهودها في بلدان أخرى على سبيل التجربة مثل كمبوديا ومنغوليا وميانمار ونيبال، وأيضاً في بلدان أخرى معرضة للجفاف، عند الطلب. وقد قدّمت جمهورية كوريا والصين والهند واليابان دعماً تقنياً ومالياً للمشاريع التجريبية. وساهمت مراكز الخدمات الإقليمية في كل من الصين والهند فيما يتعلق بالبيانات المستمدة من الفضاء وأيضاً في جهود إنتاج المعارف وبناء القدرات. وسوف تنشئ الإسكاب في عام ٢٠١٤ بوابة معلومات إقليمية لنشر بيانات الجفاف.

٢١- أما اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) فتعمل على تنسيق تنفيذ "المبادرة الإقليمية لتقييم أثر تغير المناخ على الموارد المائية" وقابلية تأثر القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية. وتتيح هذه المبادرة معلومات جغرافية مكانية وتحليلاً قائماً على تصغير النطاق لوضع النماذج المناخية الإقليمية والنمذجة الهيدرولوجية والتقييم المتكامل لقابلية التأثير، استناداً إلى قواعد البيانات الجغرافية المكانية وإلى الصور الساتلية والاستشعار عن بُعد وعمليات الرصد المحلية. وسوف يتاح تحليل تركيبى للبيانات الجغرافية المكانية والطبقات المصنّفة، مع التركيز على المجموعات المواضيعية مثل الماء والتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية والزراعة والبنية التحتية والمستوطنات البشرية والصحة والعمالة، من خلال مركز معرفي إقليمي يشمل المنطقة العربية بحلول عام ٢٠١٥. ويجري تنفيذ المبادرة عبر شراكة تعاونية بين الإسكوا وجامعة الدول العربية وشركاء استراتيجيين آخرين.

٢٢- وشاركت الإسكوا، وخصوصاً شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة لها (والتي سيصبح اسمها عما قريب "شعبة تسخير التكنولوجيا لأغراض التنمية") في الندوة المشتركة بين الأمم المتحدة والإمارات العربية المتحدة بشأن تكنولوجيا الفضاء الأساسية: بعثات السواتل الصغيرة من أجل الدول النامية المرتادة للفضاء، التي عُقدت في دبي، الإمارات العربية المتحدة، من ٢٠ إلى ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، ونُظمت في إطار مبادرة مكتب شؤون الفضاء الخارجي بشأن تكنولوجيا الفضاء الأساسية. وقادت اللجنة الجلسة التي تناولت أنشطة تطوير تكنولوجيا الفضاء في غرب آسيا، وتولّت تسيير حلقة النقاش بشأن آفاق أنشطة تطوير تكنولوجيا الفضاء والتعاون الإقليمي والدولي في غربي آسيا.

٢٣- واستعرضت الحلقة ما بُذل من جهود في مجال تطوير تكنولوجيا الفضاء في غربي آسيا، ولا سيما في البلدان الناطقة بالعربية؛ والوضع الحالي، والخطط والرؤى المستقبلية؛ والفرص المتاحة والتحديات القائمة؛ ودور التعاون الإقليمي. وأتفق المشاركون في حلقة النقاش على أنّ البلدان العربية كانت من بين مستخدمي تكنولوجيا الفضاء وتطبيقاتها لعدّة عقود، ولكن عليها الآن اللحاق بالركب للانتقال من فئة المستخدمين والمشغّلين إلى فئة المطوّرين. واتفقوا أيضاً على أنّ ثمة حاجة إلى تعزيز التعاون الإقليمي، إذ إنّ قدرات بلدان المنطقة تتكامل فيما بينها، وذلك بفضل المزايا التنافسية والتخصّص. ويمكن أن يقوم هذا التعاون أيضاً انطلاقاً من وضع خارطة طريق إقليمية للأنشطة الفضائية. ولوحظ أنّ من شأن وجود بيئة قانونية وتنظيمية مستقرة، بما في ذلك وضع القوانين والسياسات الفضائية، أولاً على الصعيد الوطني وربما على الصعيد الإقليمي في وقت لاحق، أن يوفر الثقة والتوجهات اللازمة لاستدامة أنشطة الفضاء، بما يشمل الأنشطة التي يضطلع بها القطاع الخاص. ويُقترح أن تركز ندوة تكنولوجيا الفضاء الأساسية لعام ٢٠١٥ على أنشطة تطوير تكنولوجيا الفضاء في أفريقيا وأن تُعقد في إحدى البلدان الأعضاء في الإسكوا في أفريقيا، بالتعاون مع الإسكوا.

٢٤- ولا يقتصر تركيز الأنشطة التي ينظمها برنامج الأمم المتحدة للتطبيقات الفضائية التابع لمكتب شؤون الفضاء الخارجي على البعد الإقليمي. ذلك أنّ البرنامج يتيح، من خلال حلقات العمل واجتماعات الخبراء، فرصاً لالتقاء الخبراء وصنّاع القرار والممارسين بغية تبادل الخبرات والمعارف بين المناطق، بهدف تحديد الإجراءات وأنشطة المتابعة المطلوبة لتحسين استخدام تكنولوجيا الفضاء في إدارة الموارد الطبيعية والرصد البيئي. وسوف يضطلع البرنامج، في عام ٢٠١٤، بأنشطته في مجال بناء القدرات في المغرب (في مجال إدارة المياه) وفي إكوادور (الرصد البيئي/تغير المناخ)؛ ومن المحتمل أن يقوم بذلك في عام ٢٠١٥ في الهند (إدارة الكوارث).

٢٥- وسوف يواصل برنامج الأمم المتحدة لاستخدام المعلومات الفضائية في إدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ (برنامج سبايدر)، مزاجاً بين النهج الإقليمي والنهج العالمي، تنظيم المؤتمرات وحلقات العمل واجتماعات الخبراء المواضيعية التي يراد منها أن تشكل منابر لتبادل المعارف والخبرات. وتتيح هذه اللقاءات للدول الأعضاء الاطلاع على أحدث المناهج المبتكرة والممارسات الفضلى وكذا على إمكانيات الوصول إلى الموارد المستمدة من البيانات الساتلية. وسوف تُعقد حلقة عمل إقليمية في السلفادور في عام ٢٠١٤ بشأن الإنذار المبكر بالجفاف ورصد الجفاف، وستنظم دورات تدريبية في كلٍّ من تايلند والصين وفييت نام. وسيُعقد مؤتمر دوليان في ألمانيا والصين، يرميان إلى ترويج وتعزيز استخدام رصد الأرض في كامل دورة إدارة الكوارث.

باء- التنمية الاجتماعية الشاملة

٢٦- باتت كيانات الأمم المتحدة تستخدم المعلومات التي توفرها التكنولوجيا الفضائية استخداماً مطرداً في طائفة واسعة من الأنشطة المتعلقة بالتنمية الاجتماعية، من قبيل الصحة العامة وأمن الإنسان ورفاهه وإدارة الكوارث والمساعدة الإنسانية. ولما كانت هذه الأنشطة تتطلب مساهمة الهيئات المختصة في الدول الأعضاء وانخراطها بنشاط، فإن الجهود تُبذل حالياً بغية النهوض باستخدام الدول الأعضاء للبيانات والمعلومات الفضائية على الصعيدين الإقليمي والدولي على السواء.

٢٧- وقد عملت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، في سياق نموذجها الجديد للتنمية التحويلية في أفريقيا المتجددة النشوء، على إعادة مواءمة أنشطتها الخاصة بالمعلومات الجغرافية مع الإحصاءات بهدف توطيد القدرات الإحصائية للدول الأعضاء دعماً للإدارة الاقتصادية والاجتماعية. مما يسهم في تحقيق النمو الشامل والتحول الاقتصادي والتنمية المستدامة. وتشمل طرائق التنفيذ مزيجاً من بحوث السياسات لإنتاج المعارف، والدعوة إلى المناصرة، وبناء التوافق في الآراء، وتقديم الخدمات الاستشارية والتعاون التقني على إنتاج إحصاءات مُحكّمة وبيانات أصلية، باستخدام تقنيات ابتكارية من قبيل تكنولوجيا البيانات المتنقلة المزوّدة ببيانات مكانية. ويهدف هذا التوجُّه الاستراتيجي الجديد إلى إعطاء الأولوية للقارة الأفريقية ضمن عمل اللجنة، ضماناً لتمكين القارة من أن تنهض بنفسها بإمكاناتها الذاتية.

٢٨- وسوف تواصل اللجنة، في عام ٢٠١٤ وما بعده، جهودها الرامية إلى تطوير مجموعات البيانات الجغرافية المكانية وتطبيقاتها والخدمات المدعومة ببيانات مكانية فيما يتعلق

بمخطة التنمية في أفريقيا، وتعزيز قدرات البلدان الأفريقية على الاستخدام الفعال للمعلومات الجغرافية المكانية في اتخاذ قرارات مدعومة ببيانات مكانية.

٢٩- وبينت الإسكاب، من خلال منشورها الرائد " *Building Resilience to Natural Disasters and Major Economic Crises*" (بناء القدرة على الصمود في وجه الكوارث الطبيعية والأزمات الاقتصادية الكبرى)^(١)، التداخل والترابط اللذين يميزان الصدمات المتعددة وأبرزت ما تخلفه الكوارث من آثار اجتماعية واقتصادية سلبية. وتدعو الإسكاب إلى وضع نهج أشمل وأكثر منهجية لبناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات المتعددة، ضماناً لشمولية التنمية الاجتماعية. وقد قُدِّمت الإسكاب إلى الدورة التاسعة والستين للجنة، التي عُقدت في أيار/مايو ٢٠١٣، خارطة طريق إقليمية بشأن السبل الكفيلة بالتصدّي للتحديات التي تطرحها الكوارث والنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

٣٠- وتولي الإسكاب أولوية بالغة لبرامج بناء القدرات. وقد نظّمت الأمانة سلسلة من حلقات العمل والدورات التدريبية بشأن تكنولوجيا الفضاء وتطبيقات نظم المعلومات الجغرافية في الحد من مخاطر الكوارث بصورة فعّالة، استفاد منها نحو ٤٠٠ شخص من مقرري السياسات الحكوميين والموظفين الإداريين والمخططين والموظفين الفنيين والباحثين ومديري المشاريع من أكثر من ٣٠ بلداً نامياً في المنطقة. ونظّمت بعض هذه الأنشطة الخاصة ببناء القدرات مراكز التدريب التابعة لبرنامج التطبيقات الفضائية الإقليمي من أجل التنمية المستدامة. بمركز تدريس علوم وتكنولوجيا الفضاء في آسيا والمحيط الهادئ في دهرادون بالهند، وأيضاً من خلال شركاء التدريب بجامعة هونغ كونغ الصينية.

٣١- وفي سياق ترشيد استخدام البيانات المستمدة من الفضاء ضمن منظومة الأمم المتحدة، تنفذ البرامج ضمن خطة العمل الخاصة بآسيا والمحيط الهادئ في إطار برنامج التطبيقات الفضائية الإقليمي من أجل التنمية المستدامة، بالتعاون الوثيق مع برنامج التطبيقات الساتلية العملية التابع لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار) ومع برنامج سبايدر ومنظمة التعاون الفضائي لآسيا والمحيط الهادئ ومشروع سنتينل آسيا والنظام الإقليمي المتكامل للإنذار المبكر بالمخاطر المتعددة في أفريقيا وآسيا.

٣٢- ويعمل برنامج سبايدر، مكثفاً الجهود الإقليمية اللازمة للاضطلاع بنهج دقيق يراعي الخصوصيات الإقليمية، على النهوض، على نطاق العالم، باستخدام المعلومات الفضائية في الحد من خطر الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ بهدف ردم الفجوة بين ما تنطوي

(1) متاح على الموقع الشبكي: www.unescap.org/commission/69/theme-study.

عليه هذه البيانات والمعلومات من إمكانيات وبين استخدامها فعلياً. وفي هذا السياق، يقوم برنامج سبايدر بزيادة الوعي بمنافع تكنولوجيا الفضاء في إدارة الكوارث ويستهدف بناء قدرات الدول الأعضاء على استخدام هذه الموارد استخداماً فعالاً. ويشكّل برنامج سبايدر، من خلال ما يقدمه من دعم استشاري مصمّم خصيصاً ومن خلال بوابة المعارف الخاصة به، وصلة شبكية فريدة تتيح الوصول إلى البيانات والأدوات والبرامجيات الضرورية واستخدامها. وسوف يواصل برنامج سبايدر، في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، تقديم هذا الدعم إلى بلدان من أفريقيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية، وزيادة تحسين محتوى بوابة المعارف التابعة له بعدد من لغات الأمم المتحدة الرسمية. وبرجحت، في سنة ٢٠١٤، بعثات استشارية تقنية إلى كلٍّ من بوتان والسلفادور وغابون وكينيا ومنغوليا، ووردت طلبات للحصول على الدعم في عام ٢٠١٥.

٣٣- وقد ثبتت جدوى تكنولوجيا الفضاء أيضاً في سياق قطاعي، وتمثّل الصحة العامة أبلغ مثال لقطاع يُعتبر استخدام الاتصالات الساتلية والاستشعار عن بُعد فيه واقعاً قائماً بقدر ما يعتبر حاجة قائمة. ذلك أن هذه التكنولوجيا تتيح ما هو مطلوب من أدوات مناسبة وميسورة التكلفة لتحقيق التغطية الصحية الشاملة، وهي إحدى أولويات القيادة الست التي وضعها برنامج عمل منظمة الصحة العالمية العام الثاني عشر للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩،^(٢) لا سيما في المناطق النائية والمناطق الريفية. وتشكّل الاتصالات الساتلية جزءاً أساسياً من البنية التحتية العامة للمعلومات الخاصة بالصحة، وينبغي استخدامها بذكاء وبالتشارك بين القطاعين العام والخاص. ومن التطبيقات الأساسية للتكنولوجيا الساتلية فيما يتعلق بالصحة إعداد الخرائط الصحية (مثل البيئة والأمراض وتنقل الأشخاص والمرافق الصحية وغير ذلك)، التي يستخدمها صنّاع القرار في استبانة السكان المعرضين للخطر وتقييم التغطية الصحية وتوجيه مسعى توطيد قطاع الصحة، وتسليط الضوء على الرقعة الجغرافية التي تتفشى فيها الأمراض، وتصنيف عوامل الخطر، وتقييم تخصيص الموارد، وتخطيط التدخلات وتوجيهها، ودعم رصد وتحليل الاتجاهات القائمة ودعم الدعوة إلى المناصرة وجمع الأموال.

٣٤- وتُستخدم الاتصالات الساتلية باعتبارها بنية تحتية لتقديم خدمة التطبيق عن بُعد والخدمات الصحية عن بُعد من أجل تحسين إمكانية الحصول على تلك الخدمات وتوطيد قدرات مهنيي الرعاية الصحية والعاملين في هذا المجال من خلال التعلم الإلكتروني والحصول على المعارف. وتشكّل نظم مراقبة الأمراض بفعالية من أجل اتخاذ تدابير استجابية في الوقت

(2) انظر http://apps.who.int/gb/ebwha/pdf_files/WHA66/A66_6-ar.pdf

المناسب نشاطاً أساسياً ضمن الأنشطة التي تضطلع بها منظمة الصحة العالمية والدول الأعضاء فيها. وتُستخدم الاتصالات الساتلية استجابة للتزايد المتسارع في الأسفار والتجارة على الصعيد الدولي وظهور أو عودة ظهور مخاطر الأمراض وغيرها من المخاطر الصحية الأخرى على صعيد العالم. وقد اتفق ١٩٤ بلداً في عام ٢٠٠٥ على تنفيذ اللوائح الصحية الدولية.

٣٥- لقد أسهمت البيانات العالمية المستمدة من الرصد بواسطة السواتل في تقييم مدى تعرُّض المناطق الحضرية والريفية إلى التلوث الجوي الذي يُعدّ أحد المخاطر الرئيسية التي تهدد الصحة العالمية. ذلك أن أحدث تقييمات منظمة الصحة العالمية وتقييمات خبراء خارجيين تُقدّر أن ما يصل إلى ٧ ملايين حالة وفاة مبكرة يمكن أن تُعزى إلى التلوث الجوي.^(٣)، ويمكن أن تتجلى المنافع الصحية للسياسات الرامية إلى الحد من انبعاثات الجسيمات على نحو سريع نسبياً (في غضون بضع سنوات)، مما يؤدي إلى الحصول على مكاسب اقتصادية قد تتجاوز بكثير تكاليف الحد من التلوث، وعلى منافع موازية في الحد من تغيُّر المناخ على المدى القريب.

٣٦- وقد شرعت منظمة الصحة العالمية، في سبيل النهوض باستخدام تقديرات عبء الأمراض الناجمة عن تلوث الهواء، في التحضير لإنشاء منتدى عالمي بشأن نوعية الهواء والصحة، استناداً إلى قاعدة بياناتها الحالية الخاصة بتلوث الهواء في المناطق الحضرية، فضلاً عن بيانات الاستشعار عن بُعد بواسطة السواتل وبيانات نموذج الانتقال في الغلاف الجوي التي تتيحها مؤسسات وطنية وعلمية رائدة من جميع أنحاء العالم. ويتيح الجمع بين البيانات المستمدة من الاستشعار عن بُعد بواسطة السواتل وبيانات الرصد السطحي ونماذج الانتقال في الغلاف الجوي زيادة توافر المعلومات على الصعيد العالمي عن ملوثات الهواء الرئيسية، وخاصة بالنسبة للمناطق الأكثر تلوثاً والمناطق التي تنقصها البيانات، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بأجزاء عديدة من العالم النامي، بما في ذلك المدن والمناطق الريفية التي تفتقر إلى التغطية عن طريق محطات الرصد الأرضية.

٣٧- وقد جرت أول سلسلة من مشاورات الخبراء بشأن المنتدى العالمي الجديد في مقر منظمة الصحة العالمية بجنيف في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وخلص المشاركون إلى أن

(3) انظر www.who.int/phe/health_topics/outdoorair.

(4) Stephen S. Lim and others, "A comparative risk assessment of burden of disease and injury attributable to 67 risk factors and risk factor clusters in 21 regions, 1990-2010: a systematic analysis for the Global Burden of Disease Study 2010" in *The Lancet*, vol. 380, No. 9859 (15 December 2012), pp. 2224-2260.

من شأن إحراز تقدّم في طرائق تقييم التلوث الجوي، وبخاصة الطرائق التي تقوم على الاستشعار عن بُعد بواسطة السواتل، أن ييسّر إجراء تحسينات كبيرة في التقديرات العالمية لمدى تعرّض السكان إلى التلوث الجوي والعبء الذي يخلفه على الصحة.

٣٨- وسوف تُجري منظمة الصحة العالمية اعتباراً من عام ٢٠١٤ تحديّات دورية للتقديرات المحسّنة، بالاستناد إلى البيانات المستمدّة من الاستشعار عن بُعد عن طريق السواتل. ومن شأن إجراء مزيد من التحسينات في منهجيات الاستشعار عن بُعد، بما يتيح استرجاع البيانات العالية الاستبانة على نحو أدق، أن يسهم في تقييم أدق لمصادر التلوث، وأيضاً في تقييم المناطق الشديدة التلوث والآثار الصحية على السكان الأكثر تأثراً بالتلوث. ويتيح ذلك إجراء تقييم عالمي وإقليمي ومحلي أفضل لعبء الأمراض الناجمة عن التلوث، واستبانة مصادر التلوث الرئيسية، ومن شأنه أيضاً أن يسهم في دعم السياسات العالمية والإقليمية والمحلية من خلال توفير معلومات يُعوّل عليها.

جيم- التنمية الاقتصادية الشاملة

٣٩- ثبت أن القطاعين الزراعي والاقتصادي محرّكان من محرّكات النمو الاقتصادي. وتستثمر كيانات الأمم المتحدة البيانات والمعلومات المستمدّة من الفضاء على أكمل وجه في جهودها الرامية إلى تعزيز الزراعة المستدامة والنهوض بالتنمية التكنولوجية. فهذه الكيانات، التي تعي الروابط المعقّدة القائمة ضمن النظامين الزراعي والصناعي، اللذين يُعدّان محرّكين من محرّكات النمو الاقتصادي، تبذل جهوداً ترمي ليس فقط إلى النهوض باستخدام موارد المعلومات الجغرافية المكانية، بل أيضاً إلى تطوير القدرات والأدوات التي تكفل مشاركة الدول الأعضاء في هذه العملية مشاركة فعّالة ومستدامة.

٤٠- ولتعظيم فوائد استخدام شبكة النظم العالمية لسواتل الملاحه وتطبيقها دعماً للتنمية المستدامة، سيواصل مكتب شؤون الفضاء الخارجي، بصفته الأمانة التنفيذية للجنة الدولية المعنية بشبكة النظم العالمية لسواتل الملاحه، العمل على تعزيز التعاون في المسائل المتعلقة بتوافق النظم العالمية لسواتل الملاحه وقابلية تشغيلها تبادلياً وأدائها وغير ذلك من المسائل المتعلقة بتحديد المواقع والملاحه والتوقيت باستخدام التكنولوجيا الفضائية. وسوف يُنظّم الاتحاد الأوروبي الاجتماع التاسع لتلك اللجنة الذي ستستضيفه الوكالة الأوروبية لشبكة النظم العالمية لسواتل الملاحه في براغ من ١٠ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. وقد أبدت الولايات المتحدة الأمريكية اهتمامها باستضافة الاجتماع العاشر للجنة في عام ٢٠١٥.

٤١ - وركزت الأفرقة العاملة التابعة للجنة على مسائل من قبيل التوافق والقابلية للتشغيل التبادلي؛ وتحسين أداء خدمات شبكة النظم العالمية لسواتل الملاحه؛ وتعميم المعلومات وبناء القدرات؛ والأطر المرجعية، والتوقيت، والتطبيقات. وأحرزت الأفرقة العاملة تقدماً كبيراً في تعزيز خطتي عمل اللجنة ومنتدى مقدّمي الخدمات التابع لها، وخصوصاً فيما يتعلق بكشف التداخل بينهما وتخفيفه.

٤٢ - وفضلاً عن ذلك، أنشأت اللجنة فرقة العمل الدولية المعنية برصد النظم العالمية لسواتل الملاحه وتقييمها من أجل التركيز على تحديد بارامترات الخدمات التي ينبغي رصدها، واستبانة مستوى الرصد والطرائق اللازمة لإجراء هذه المهمة. وقد تمّ أيضاً التوصل إلى توافق في الآراء على أنّ من شأن توفير مجال خدمة فضائي قابل تماماً للتشغيل التبادلي بين النظم العالمية لسواتل الملاحه أن يتيح مستوى أداءً رفيعاً لا يمكن لأيّ نظام واحد توفيره بمفرده.

٤٣ - وسيواصل المكتب العمل على تعزيز التعاون بين اللجنة والمراكز الإقليمية لتدريس علوم وتكنولوجيا الفضاء، المنتسبة إلى الأمم المتحدة والتي تعمل أيضاً بصفة مراكز معلومات للجنة، وسيركّز على بناء القدرات، وخصوصاً في مجال التعليم المتعلق بشبكة النظم العالمية لسواتل الملاحه.

٤٤ - ويتضمّن كل من النظام العالمي للاستغاثة والسلامة في البحر التابع للمنظمة البحرية الدولية، ونظام تحديد وتتبع السفن عن بُعد، ونظام التنبه الخاص بأمن السفن، مكونات ساتلية حيوية. وتوفّر شبكة النظم العالمية لسواتل الملاحه معلومات حيوية للحركة الآمنة والفعّالة للسفن وكذلك معلومات حيوية عن الموقع في حالات الاستغاثة. وتُعتبر بعض الخدمات التي تقدّمها نظم هذه الشبكة خدماتٍ للحفاظ على الحياة. ومن بين النظم الساتلية التي تعترف بها المنظمة البحرية الدولية المنظمة الدولية للاتصالات الساتلية المتنقلة (إنمارسات)، والنظام الساتلي الدولي للبحث والإنقاذ، والنظام العالمي لتحديد المواقع (GPS)، والنظام العالمي لسواتل الملاحه (GLONASS). وتعكف المنظمة البحرية الدولية حالياً على استعراض وتحديث النظام العالمي للاستغاثة والسلامة في البحر. ومن المرتقب أن تُستكمل عملية استعراضه في آذار/مارس ٢٠١٥، بينما يُتوقّع الانتهاء من خطة التحديث في عام ٢٠١٧.

٤٥ - وفي مجال النقل المدني، أسهم تطور صناعة النقل الفضائي التجاري، بما في ذلك تسارع تواتر عمليات الإطلاق دون المداري التي يجري في إطارها إطلاق حمولة أو مركبة في مسار يدخل الفضاء لفترة قصيرة ثم يعود إلى الأرض دون أن يدخل المدار، في إبراز دور

الهيئات التنظيمية للطيران المدني في منح تراخيص الإطلاق في الفضاء لأغراض تجارية وإصدار شهادات السلامة. ولذلك، فإن إمكانية نشوء سوق للنقل دون المداري أرض-أرض في المستقبل المنظور قد أفضت إلى تزايد الاهتمام بوضع نظام رقابي متكامل للطيران والفضاء، ولو أن منظمة الطيران المدني الدولي لا تُصدر حالياً المعايير الدولية أو الممارسات الموصى بها لمثل هذه الأنشطة في الفضاء.

٤٦- ومن ثم، تلقى مجلس منظمة الطيران المدني الدولي في عام ٢٠١٣ إحاطة إعلامية من صناعة الطيران المدني ومن الهيئات التنظيمية بشأن التطورات التي يشهدها هذا القطاع. وتشارك المنظمة بنشاط في الجهود التي يبذلها مكتب شؤون الفضاء الخارجي وغيره من الهيئات لاستبانة ومعالجة القضايا القانونية والتقنية التي يطرحها تكامل النقل الفضائي لأغراض تجارية وعمليات الطيران التقليدية والمخططات التنظيمية الخاصة بكل منهما. وسوف يتواصل هذا العمل في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ بإنشاء فريق دراسي وعقد ندوة حول هذا الموضوع في الربع الأول من عام ٢٠١٥.

٤٧- وواصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الانخراط إلى جانب شركائها في تنفيذ برنامج الإطار المرجعي الجيوديسي لأفريقيا، وهو إطار مرجعي جيوديسي موحد لأفريقيا، يتسنى به تمثيل الخرائط وغيرها من نواتج المعلومات الجغرافية بسلاسة. وشملت الأنشطة المنجزة خلال الفترة المستعرضة ما يلي: (أ) تحديد المراكز الدولية لتحليل خدمات النظم العالمية لسواتل الملاحة وتمهيد السبيل لتجهيز البيانات المستمدة من الإطار المرجعي؛ و(ب) تطوير منهجيات حوسبة بارامترات التحول؛ و(ج) استكمال التفاصيل اللوجستية لبدء تشغيل ٣٠ محطة مرجعية جديدة للنظم العالمية لسواتل الملاحة بهدف زيادة كثافة شبكة الإطار المرجعي للمحطات المتلقية، وسد الثغرات التي تشوبها.

٤٨- وتعمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (الإسكاب) منذ عام ٢٠١٢ على النهوض باستخدام نظم المعلومات الإلكترونية ذات المرجعية الجغرافية في إدارة المخاطر، وخاصة في البلدان ذات الاحتياجات الخاصة. وقد استبانَت السلطات والوكالات الوطنية التي جرى استقصاؤها في كل من البلدان الأعضاء في الإسكاب الحاجة إلى إنشاء هذه البوابات. وقد أنشئت هذه البوابات ضمن السلطات الوطنية المناسبة بحيث يتسنى لها أن توفرّ مجالاً مركزياً وشاملاً وذا مصداقية لجمع البيانات المتصلة بالكوارث وتحليلها وتعميمها، إلى جانب الصور الساتلية والمعلومات الاجتماعية-الاقتصادية. وفي إطار هذه الأنشطة، عملت الإسكاب على تكثيف الروابط بين الوزارات والوكالات العاملة في مجالات مماثلة

ونسقتهما مع الجهود المبذولة على الصعيد الوطني من خلال ما هو قائم من مبادرات الأمم المتحدة والمبادرات المشتركة بين الوكالات.

٤٩- وتمكّن البوابات من وضع سياسات قائمة على الأدلة وإدارة الكوارث بفعالية. وقد طلبت بلدان مثل أفغانستان وبنغلاديش وبوتان وجزر كوك وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفيجي وقرغيزستان وكمبوديا وكيريباس وملديف ومنغوليا ونيبال إلى الأمانة أن تقدّم إليها دعماً تقنياً لإنشاء وتصميم وتعزيز نُظم خاصة بها للمعلومات الجغرافية المرجع في إدارة خطر الكوارث. وفضلاً عن ذلك، جرى إغناء النُظم النموذجية التي قُدّمت إلى كلٍّ من أفغانستان وجزر كوك وقرغيزستان ومنغوليا ونيبال ببيانات عن الكوارث، ويجري حالياً تبادل هذه البيانات مع وكالات حكومية أخرى لاستخدامها في جهود الحد من خطر الكوارث والإغاثة منها واتخاذ التدابير الاستجابية اللازمة.

٥٠- ويرسي العمل الذي يقوم به قطاع الاتصالات الراديوية للاتحاد الدولي للاتصالات أسساً تنظيمية وتقنية لتطوير النظم الساتلية لرصد المناخ ونشر البيانات وضمان عملها بفعالية بتخصيص ما يلزمها من موارد من حيث طيف الترددات الراديوية ومدارات السواتل، وإجراء دراسات ووضع معايير دولية بشأن وضعيتها التعاهدية (لوائح الاتصالات الراديوية) ومعايير دولية طوعية (التوصيات الصادرة عن قطاع الاتصالات الراديوية في الاتحاد الدولي للاتصالات)، من أجل نظم وشبكات الاتصالات الفضائية وغير الفضائية. ومن المتوقع أن يُعقد المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية لعام ٢٠١٥ في جنيف من ٢ إلى ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

دال- تعزيز التعاون الدولي في مجال استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية: مثال المعلومات المستمدة من الفضاء وجهود التنسيق العامة بشأن الأنشطة الفضائية

٥١- شدّدت لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، وهي الهيئة الرئيسية للأمم المتحدة لتنسيق وتحقيق التعاون الدولي في الأنشطة الفضائية، في مساهمتها في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، على قيمة وأهمية المعلومات المستمدة من الفضاء، وسلّمت بأنّ البيانات الجغرافية المكانية المستمدة من الفضاء تشكل مورداً يمكن استخدامه في دعم سياسات التنمية المستدامة على كل من الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي وخصوصاً عن طريق إنشاء بنى تحتية للبيانات المكانية تكون مخصّصة لهذا الغرض.

٥٢- ومن ثم، قُدّمت اللجنة مجموعة من التوصيات بشأن تعزيز استعمال البيانات الجغرافية المكانية المستمدة من الفضاء من أجل دعم سياسات التنمية المستدامة (انظر الوثيقة

٥٣- وأشارت اللجنة، في جملة توصياتها، إلى ضرورة إقامة بنية تحتية وطنية مستدامة للبيانات المكانية؛ وتعزيز القدرات الوطنية القائمة بذاتها في مجال البيانات الجغرافية المكانية المستمدة من الفضاء، بما في ذلك ما يصاحب ذلك من المرافق والترتيبات المؤسسية؛ والمشاركة في التعاون الدولي، أو التوسُّع فيه، في مجال البيانات الجغرافية المكانية المستمدة من الفضاء وزيادة الوعي بالمبادرات ومصادر البيانات القائمة؛ ودعم الأمم المتحدة في جهودها الرامية إلى الحصول على المعلومات الجغرافية المكانية واستخدامها في البرامج المسندة إليها، من أجل مساعدة جميع الدول الأعضاء.

٥٣- وأوصت اللجنة، في دورتها الخامسة والخمسين المعقودة في عام ٢٠١٢، بأن يُدرج في جدول أعمال دورتها السادسة والخمسين بند عن الفضاء والتنمية المستدامة. وأوصت اللجنة الفرعية العلمية والتقنية التابعة للجنة، في دورتها الخمسين التي عُقدت في عام ٢٠١٣، بأن يُدرج في جدول أعمال دورتها الحادية والخمسين بند حول تسخير تكنولوجيا الفضاء لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية في سياق مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ونوّهت اللجنة الفرعية، في دورتها الحادية والخمسين التي عُقدت في عام ٢٠١٤، بالدور الفاعل الذي تؤديه علوم وتكنولوجيا الفضاء وتطبيقاتها والمعلومات الجغرافية المكانية في ميادين مثل توفير الخدمات الصحية عن بعد ودراسة الوبائيات عن بُعد والتعليم عن بعد وإدارة الكوارث والحماية البيئية والتنمية الحضرية والريفية ورصد الأرض، وكذلك بمساهماتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٥٤- وسوف يواصل مكتب شؤون الفضاء الخارجي تنفيذ قرارات اللجنة وهيئاتها الفرعية. وسيواصل المكتب، في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، في إطار برنامج الأمم المتحدة للتطبيقات الفضائية، وبالتعاون والتنسيق الوثيقين مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى المعنية، تنظيم سلسلة من المؤتمرات وحلقات العمل والندوات والدورات التدريبية التي تتناول طائفة واسعة من المواضيع المتصلة ببناء القدرات في مجال علم وتكنولوجيا الفضاء والتعليم الخاص بالفضاء، بما في ذلك ضمن الأطر التي توفرها مبادرة الأمم المتحدة لتكنولوجيا الفضاء الأساسية ومبادرة تكنولوجيا الفضاء الإنسانية، الراميتين إلى دعم القدرات المحلية ذات الصلة باستخدام السواتل الصغيرة لأغراض التنمية المستدامة ودعم النواتج الجانبية الإنسانية لتكنولوجيا الفضاء، على التوالي. وبالإضافة إلى ذلك، سوف يواصل برنامج سبايدر الإسهام في بناء القدرات على استخدام البيانات والمعلومات المستمدة من الفضاء في الحالات المتصلة بالكوارث.

٥٥- وعقد فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، الذي أُنشئ في عام ٢٠١٢ عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٨/٦٥ بهدف

إجراء دراسة بشأن تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في مجال الفضاء الخارجي، ثلاث دورات دام كل منها أسبوعاً، وذلك في الفترة ما بين تموز/يوليه ٢٠١٢ وتموز/يوليه ٢٠١٣. وقد بحث الفريق عدداً من المقترحات التي تقدّمت بها الدول، فضلاً عن التغييرات التي شهدتها البيئة السياسية والتكنولوجية منذ القيام بمثل هذا العمل في عام ١٩٩٣. واعتمد الفريق، بتوافق الآراء، تقريراً يسرد طائفة من التدابير الطوعية لكفالة الشفافية وبناء الثقة، علاوة على استنتاجات وتوصيات بشأن مواصلة النظر فيها وتنفيذها من جانب الدول الأعضاء.

٥٦- وتشمل تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي التي يوردها التقرير، على الخصوص، تبادل مختلف أنواع المعلومات المتعلقة بسياسات الدول وأنشطتها في مجال الفضاء، والإخطارات المتعلقة بالحد من المخاطر، وزيارات الخبراء إلى المرافق الفضائية الوطنية. وأثفق فريق الخبراء الحكوميين على أن تجسّد الدراسة الالتزامات القائمة المتصلة بعدم الانتشار. وسلّم الفريق أيضاً بالدور المتعاظم للتعاون الدولي في أنشطة الفضاء الخارجي في بناء الثقة بين الدول. كما أوصى بالتنسيق بين مكتب شؤون نزع السلاح ومكتب شؤون الفضاء الخارجي وغيرهما من كيانات الأمم المتحدة المعنية، بغية تسهيل تنفيذ تلك التدابير وتعزيز تطورها.

٥٧- وأحال الأمين العام التقرير إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين ضمن الوثيقة A/68/189. ورَحَّبَت الجمعية، في قرارها ٥٠/٦٨، بمذكرة الأمين العام التي يحيل بها التقرير. كما شجّعت الكيانات والمؤسسات المعنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة على أن تنسّق على النحو المناسب المسائل المتعلقة بالتوصيات، وقرّرت أن تحيل التوصيات إلى كل من لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية وهيئة نزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح من أجل النظر فيها، وطلبت إلى الأمين العام أن يعمّم التقرير على سائر الكيانات والمؤسسات المعنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة لكي يتسنى لها تقديم المساعدة تيسيراً لتنفيذ الاستنتاجات والتوصيات الواردة فيه تنفيذاً فعلياً.

٥٨- ولوحظ في إطار دراسة فريق الخبراء الحكوميين وجود العديد من البرامج الإقليمية والمتعددة الأطراف لبناء القدرات في مجال علوم وتكنولوجيا الفضاء، مثل برنامج الأمم المتحدة للتطبيقات الفضائية وبرامج بناء القدرات التي وضعتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية والاتحاد الدولي للاتصالات.

٥٩- وقد غدت مرافق ومنصات المعلومات الجغرافية المكانية، بما فيها المعلومات المستمدّة من الفضاء، تكنولوجيات ذات أثر حاسم في دعم التنمية الوطنية والنمو الاقتصادي وتحسين

عملية اتخاذ القرار وتعزيز عملية صوغ السياسات، وكذلك الإسهام في التصديّات للتحديات العالمية، من قبيل رصد الأهداف والغايات المتعلقة بالتنمية المستدامة. وقد أنشأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه ٢٠١١، من منطلق تسليمه بالأهمية المتزايدة التي تكتسيها المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي، لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية العالمية بوصفها الآلية الحكومية الدولية الرئيسية لاتخاذ قرارات مشتركة ووضع توجيهات فيما يتعلق بإنتاج واستخدام معلومات جغرافية مكانية ضمن أطر السياسات الوطنية والعالمية.⁽⁵⁾

٦٠ - وتشترك شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وقسم رسم الخرائط التابع لإدارة الدعم الميداني في أمانة لجنة الخبراء. وتعالج هذه اللجنة، الممثّلة برؤساء الوكالات الوطنية المعنية بالمعلومات الجغرافية المكانية في الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص وغيرهم من أصحاب المصلحة، التحديات العالمية التي يطرحها استخدام المعلومات الجغرافية المكانية في خطة التنمية، وتعمل بصفة موحّة لعملية صنع السياسات العالمية في مجال المعلومات الجغرافية المكانية. وفي هذا الصدد، تتمثل ولاية اللجنة ومسؤوليتها في تشجيع اعتماد نهج جغرافي لأهداف خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وهي تعمل بنشاط في هذا المجال.

٦١ - ويشمل برنامج عمل اللجنة إعداد خريطة عالمية للتنمية المستدامة. وقد أبرزت اللجنة، في دورتها الثانية التي عُقدت في آب/أغسطس ٢٠١٢، أهمية المعلومات الجغرافية المكانية الموثوقة في صوغ استراتيجيات وخطط وطنية للحدّ من خطر الكوارث وفي تحقيق التنمية المستدامة ووضع السياسات والبرامج وتنفيذ المشاريع ذات الصلة، على نحو ما ورد في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ومن منطلق التسليم بضرورة توفير قاعدة معلومات يمكن أن تسترشد بها خطة التنمية المستدامة، أنشئ فريق عامل للنظر في سبل إسهام المعلومات الجغرافية المكانية بصورة أشمل في قياس ورصد التغيّر الحاصل والتقدّم المحرّر. كما سلّمت اللجنة، في دورتها الثالثة التي عُقدت في تموز/يوليه ٢٠١٣، بالحاجة إلى إنشاء شبكة للبيانات والمعلومات العالمية مدعومة بالأدوات والتكنولوجيا لإعداد خرائط واستبانة رصد التغيّر على مر الزمن بصورة متّسقة وموحّدة، وسلّمت كذلك بضرورة تعزيز مشاركة المستفيدين من التنمية المستدامة.

(5) انظر الموقع الشبكي: <http://ggim.un.org>.

٦٢- وقد بَيَّن حدث جانبي عقدته اللجنة خلال الاجتماع السابع للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة ما للمعلومات الجغرافية المكانية من دور في قياس ورصد الأهداف المتصلة بالتنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، سيعقد المنتدى الثالث الرفيع المستوى بشأن إدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي، وسيتناول موضوع إسهام المعلومات الجغرافية المكانية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وذلك في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ في بيجين. وسوف يولي المنتدى اهتماماً خاصاً للأدوار الجوهرية التي يؤديها العلم والتكنولوجيا والابتكار في مجال المعلومات الجغرافية المكانية باعتبارها أدوات كفيلة بإدماج دعائم التنمية المستدامة الثلاث وأيضاً باعتبارها عناصر جغرافية مهمة ضمن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٦٣- وساهمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في جلب المبادرة العالمية لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية إلى المنطقة العربية. فبعد التعاون الإقليمي الناجح مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، اتفقت البلدان الأعضاء على وضع هيكل حوكمة إقليمي للمبادرة، وعلى إرساء أسسه في شكل لجنة إقليمية. وقد عُقد الاجتماع المخصَّص لبدء عمل اللجنة الإقليمية في عمّان يومي ٥ و ٦ شباط/فبراير ٢٠١٤. وانخرطت في تنفيذ المبادرة على الصعيد الإقليمي، منذ البداية، الهيئات المعنية برسم الخرائط والوكالات الإحصائية الوطنية من منطلق تسليمها بالحاجة الماسة إلى أدلة جغرافية المرجح لتقرير السياسات والرصد في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٦٤- ومن التحدّيات التي تواجهها المنطقة العربية على وجه الخصوص شدّة التفاوت في مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مما يستدعي تحليل البيانات الإحصائية فيما يتعلق بالمناطق الجغرافية الصغيرة. ولذلك، ستعطي الإسكوا الأولوية في عملها في عام ٢٠١٤ وما بعده للقضايا المنهجية المتصلة بجمع المعلومات الجغرافية المرجح الإحصائية وغير الإحصائية (مثلاً بشأن مواضيع السلامة على الطرق، والبيئة، والأنشطة التجارية، والإسكان). وتسد الإسكوا أولوية قصوى لمسألة دعم تطوير واقتناء واستخدام التكنولوجيات التي تسهم في تعضيد إدارة المعلومات الجغرافية المكانية باعتبار هذا الأمر شرطاً مسبقاً للاستخدام الفعّال لتلك المعلومات. وسوف تُدرج هذه المجموعة أيضاً في برنامج عمل اللجنة الإقليمية للمبادرة في المنطقة العربية.

٦٥- أما في أفريقيا، فقد أطلق الاتحاد الأفريقي مؤخراً، بغية تنسيق مجالات تركيز المؤسسات وأنشطتها المتصلة بتكنولوجيا الفضاء المتأزرة فيما بينها، مبادرة تستهدف وضع سياسة أفريقية للفضاء. وتقدّم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حالياً مشورة الخبراء من أجل وضع مبادئ السياسات الخاصة بالفضاء في أفريقيا في سبيل تمكين القارة من تسخير مواردها

الفضائية بصورة أكثر منهجية وتنسيقاً. وقد أعدت اللجنة وثيقة رؤية بعيدة المدى بشأن الكيفية التي يتعين بها على أفريقيا أن تعزز الشراكة والتعاون الدولي في مجال الفضاء لتخطيط وتنسيق ورصد مختلف الأنشطة المتصلة باستكشاف الفضاء والتطبيقات الفضائية في القارة.

٦٦- وفي آسيا والمحيط الهادئ، أدمجت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (الإسكاب) قضايا التكيف مع تغير المناخ، والأمن الغذائي، وإدارة الموارد الطبيعية في تنفيذ خطة عمل آسيا والمحيط الهادئ للفترة ٢٠١٢-٢٠١٧ بشأن الاستفادة من تطبيقات تكنولوجيا الفضاء ونظم المعلومات الجغرافية في الحد من مخاطر الكوارث وتحقيق التنمية المستدامة، ولا سيما عن طريق تفعيل آلية الجفاف. وتحظى هذه الآلية، وهي مشروع رائد يندرج ضمن برنامج التطبيقات الفضائية الإقليمية من أجل التنمية المستدامة التابع للإسكاب، بدعم الوكالات الفضائية في المنطقة، وتضم كيانات عمومية وخاصة وهيئات علمية تطلّع بأنشطة تتصل بتطبيقات تكنولوجيا الفضاء وإدارة الكوارث وتخفيف حدة الجفاف الزراعي. وتتوخى الآلية توطيد قدرات البلدان النامية المعرضة للجفاف على استخدام أدوات وتقنيات العلم والتكنولوجيا في رصد الجفاف الزراعي والإنذار المبكر به بصورة فعّالة، على الصعيدين الوطني والمحلي، من خلال التدريب المتخصص وتقديم المشورة والحلول لأوساط المزارعين بغية التأهب على نحو أفضل للآثار السلبية للجفاف على التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتخفيف حدتها. وسوف تسهم الآلية في تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب ونقل المعرفة بين بلدان المنطقة.

ثالثاً - بناء القدرة على التكيف من خلال الاستخدام الرشيد للمعلومات المستمدة من الفضاء ضمن منظومة الأمم المتحدة

٦٧- تُعتبر البيانات الجغرافية المكانية أداة رئيسية من أدوات اتخاذ القرار الرامية إلى إدارة الموجودات والبيئات والمجتمعات المحلية بكفاءة، إلا أن هناك عوائق وثرعات تعرقل الحصول على هذه البيانات وتفسيرها وتحليلها واستخدامها، إذ يقدمها بصورة رئيسية القطاع الخاص والحكومات والوكالات المتخصصة. ولكن يُبذل حالياً جهود ضمن منظومة الأمم المتحدة بهدف زيادة وترشيد استخدام البيانات الجغرافية المكانية.

٦٨- ويستخدم قسم رسم الخرائط التابع لإدارة الدعم الميداني، ومكاتب نظم المعلومات الجغرافية ضمن البعثات الميدانية التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الدعم الميداني وإدارة الشؤون السياسية، البيانات الجغرافية المكانية المستمدة من الفضاء استخداماً نشيطاً، وعكفت هذه الهيئات على إبرام عقود في هذا الشأن مع القطاع الخاص منذ عام ٢٠٠٤.

وأُبرمت عقود الأمم المتحدة الإطارية الحالية مع القطاع الخاص لتوفير طائفة عريضة من الصور الساتلية الرادارية والبصرية المتوسطة الاستبانة والعالية الاستبانة.

٦٩- وفي الفترة التعاقدية الممتدة بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٣، أنفقت إدارة الدعم الميداني وإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية والبعثات الميدانية التابعة لها مجتمعة ١٢ مليون دولار على العقود الإطارية، بينما أنفقت هيئات منظومة الأمم المتحدة الأخرى نحو ٣ ملايين دولار. واستُهلّت في عام ٢٠١٣ عملية استدرّاج للعروض لإبرام جيل جديد من العقود الإطارية مع القطاع الخاص، ويُرتقب أن تُستكمل هذه العملية في عام ٢٠١٤. ومن المتوقَّع أن يتواصل تزايد استخدام هذه الاتفاقات التجارية الطويلة المدى.

٧٠- وأعدّدت البعثات الميدانية التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام، استناداً إلى البيانات الجغرافية المكانية المستمدة من الفضاء المشترية في إطار العقود الإطارية، خرائط تتعلق بالغطاء النباتي والفيضان والطوبوغرافيا باستخدام صور متوسطة الاستبانة. وأعدّدت أيضاً خرائط كبيرة المقياس للمدن (مثلاً بمقياس ١:٢ ٥٠٠ في أماكن العمليات)، باستخدام صور مستمدة من الفضاء عالية الاستبانة وبيانات جغرافية مكانية مستمدة من الفضاء. ومن التطبيقات التي باتت تتطوّر باطراد في سياق حفظ السلام تطبيقات تقييم المياه الجوفية والسطحية بهدف توجيه إجراء مسح جيوفيزيائية ميدانية هادفة وفعّالة.

٧١- وفي سياق الشراكات، استفادت إدارة الدعم الميداني وإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية أيضاً من البيانات الجغرافية المكانية المستمدة من الفضاء التي وفّرتها بعض الدول الأعضاء ومركزُ الاتحاد الأوروبي لشؤون السواتل. وقد أتاحت هذه الشراكات تبادل المعلومات والبيانات في الوقت المناسب في مجالات محدّدة تحظى باهتمام مشترك دعماً لإدارة الأزمات في مناطق مثل جمهورية أفريقيا الوسطى والجمهورية العربية السورية وجنوب السودان والصومال ومالي. وتستفيد الأمانة العامة للأمم المتحدة أيضاً من تبادل البيانات الجغرافية المكانية المستمدة من الفضاء في سياق القضايا المتعلقة بالحدود الدولية.

٧٢- ويعمل كل من قسم رسم الخرائط التابع لإدارة الدعم الميداني، ومكاتب نُظِم المعلومات الجغرافية ضمن البعثات الميدانية التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الشؤون السياسية وإدارة الدعم الميداني، على تعزيز البيانات الجغرافية المكانية المستمدة من الفضاء من خلال شراكات مع كل من الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية في سياق البرنامج الأوروبي لرصد الأرض (كوبرنيكوس). وانخرط قسم رسم الخرائط في هذا المسعى إلى جانب الاتحاد الأوروبي بصفة منسّق، بينما استفادت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية

وإدارة الدعم الميداني وبعثاتها الميدانية من نواتج وخدمات منتقاة من مشاريع برنامج كوبرنيكوس في دعم إدارة العمليات والتوعية بالأحوال القائمة والاستخبارات الجغرافية المكانية لأغراض الاستجابة للأزمات. وقد قُدِّمَ هذا الدعم، حتى الآن، عقب الزلزال الذي ضرب هايتي عام ٢٠١٠، ودعمًا للعملية الانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وخلال الاستفتاء الذي جرى في جنوب السودان، وفي مرحلة الأزمة التي أعقبت الانتخابات التي جرت في كوت ديفوار، وخلال الأزمة التي شهدتها ليبيا في عام ٢٠١١، فضلاً عن التوعية بالأحوال القائمة والرصد في سوريا والصومال في عام ٢٠١٣.

٧٣- وواصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وضع عدد من موارد المعلومات والمعارف والتطبيقات والخدمات الرامية إلى تحسين إتاحة واستخدام المعلومات لأغراض التنمية على الصعيد الوطني والإقليمي ودون الإقليمي. ويجري تدريجياً تحديث البيانات وإضافة بيانات جديدة في قواعد البيانات الجغرافية المكانية الإقليمية، التي تشكل أساس مرفق البيانات المكانية الإقليمي الأفريقي، دعماً للمبادرات الإقليمية التالية: (أ) إعداد مجموعة سلسلة من بيانات نموذج الارتفاعات الرقمي باستبانة على ارتفاع ٣٠ متراً تغطي القارة برمتها؛ و(ب) إطلاق دراسة لوضع مبادئ توجيهية لأفضل الممارسات في مجال اقتناء وتخزين وصيانة وتعميم مجموعات البيانات الجغرافية المكانية الأساسية، تستهدف دعم تبادل المعارف بين جماعة الممارسين؛ و(ج) الوصول إلى مصادر مجموعات البيانات الجغرافية المكانية الخاصة بالبنى التحتية الأفريقية وجمعها وتجهيزها والتحقق منها وتشكيلها. وفي فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ وما بعدها، ستواصل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إجراء عمليات جمع المعلومات والبيانات وتجهيزها وتحديثها، فضلاً عن متابعة عملية التحقق من مشروع مجموعة بيانات حدود الوحدات الإدارية في المستوى الثاني في أفريقيا، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد الاستراتيجي ومع إدارة الدعم الميداني على الصعيد التنفيذي.

٧٤- وعمل فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالمعلومات الجغرافية، وهو عبارة عن شبكة تضم إحصائيي الأمم المتحدة العاملين في مجالي رسم الخرائط وعلم إدارة المعلومات الجغرافية المكانية لمعالجة القضايا التي تحظى باهتمام مشترك، منذ إنشائه في عام ٢٠٠٠، على إرساء أسس مرفق الأمم المتحدة للبيانات المكانية. ومن شأن المرفق المقترح أن يسهم إسهاماً كبيراً في إغناء مهمة الأمم المتحدة عبر إشراك الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والشركاء الإقليميين في مسعى بناء التوافق في الآراء ووضع السياسات وآليات الحوكمة لكفالة استخدام البيانات الجغرافية المكانية وممارسات تبادل المعلومات استخداماً واسعاً في النهوض بخطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وبرامج العمل الإنساني.

٧٥- وسوف يُعقد الاجتماع الرابع عشر لفريق الأمم المتحدة العامل المعني بالمعلومات الجغرافية، الذي ستشارك في رئاسته إدارة شؤون السلامة والأمن ومكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي، من ١٤ إلى ١٦ أيار/مايو ٢٠١٤ في نيويورك. وسيقوم الاجتماع بالنظر في الروابط القائمة بين لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي والفريق العامل؛ والنظر في حال إنشاء مرفق الأمم المتحدة للبيانات المكانية؛ واستعراض التطورات الحاصلة داخل الأفرقة العاملة التابعة للفريق العامل فيما يتعلق بإصدار التراخيص وتبادل الصور الساتلية، والعضوية في اتحاد الخدمات الجغرافية المكانية وتطوير مجموعات البيانات الأساسية؛ وإطلاق حوار مع القطاع الخاص.

٧٦- ويجري تبادل البيانات والمعلومات المجهّزة بين كيانات الأمم المتحدة ويتاح الاطلاع عليها من خلال مواقع على الإنترنت مثل شبكة الإغاثة "ReliefWeb"، وهي مركز عالمي للمعلومات الإنسانية المتأثرة بعامل الوقت المتعلقة بحالات الطوارئ والكوارث الطبيعية المعقّدة (www.reliefweb.int)، والنظام العالمي للإنذار والتنسيق في مجال الكوارث (www.gdacs.org)، وبرنامج التطبيقات الساتلية العملية التابع لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (www.unitar.org/unosat)، وسجل مجموعات البيانات العملية الأساسية المشتركة التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (cod.humanitarianresponse.info)، وبوابة المعارف التابعة لبرنامج الأمم المتحدة لاستخدام المعلومات الفضائية في إدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ (سبايدر) (www.un-spider.org). وتتيح بوابة المعارف التابعة لبرنامج سبايدر أيضاً قواعد بيانات بشأن البيانات الساتلية والمنتجات المشتقة والبرامجيات المتاحة مجاناً، فضلاً عن تجميعات لجميع الخرائط والموارد ذات الصلة بكوارث كبرى مختارة. ويعمل برنامج سبايدر أيضاً على توطيد شبكته المؤلفة من ١٦ مكتباً للدعم الإقليمي من أجل تحسين تبادل الممارسات الموصى بها وسائر المراجع والأدوات والخدمات.

٧٧- واشترك الاتحاد الدولي للاتصالات، بالتعاون مع برنامج التطبيقات الساتلية العملية التابع لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ومع معهد بحوث النظم البيئية، في تنظيم واستضافة مؤتمر الأمم المتحدة والمجموعة الدولية الثالث لنظم المعلومات الجغرافية، الذي عُقد بمقر الاتحاد في جنيف من ٧ إلى ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٤. وقد ركّز المؤتمر على زيادة فهم السبل التي يمكن من خلالها أن يساهم تبادل معلومات مستقرة وآمنة في مساعدة المنظمات على ضمان الفعالية في إدارة وتحليل وعرض كافة أشكال المعلومات الجغرافية المرجع في التصدي للقضايا العالمية المتصلة بالمناخ والنزاعات والتنمية والبيئة والأزمات والكوارث والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحة. وأتاح المؤتمر للحضور بيئة تمكّن من التركيز

على الأدوات والمعايير والتكنولوجيات المطلوبة لتقييم المعونة والمخاطر التي تواجه التنمية ومن التخفيف من آثارها على نحو أفضل.

رابعاً - آفاق المستقبل: تسخير تكنولوجيا الفضاء لبلوغ أهداف خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

٧٨- ضماناً لتسخير المنافع المحتملة لتكنولوجيا الفضاء إلى أقصى حد ممكن في تنفيذ خطة التنمية العالمية ضمن إطار ما بعد عام ٢٠١٥، يمكن للدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة أن تنظر في الخطوات التالية باعتبارها أهدافاً يُسعى لتحقيقها على المستوى الوطني والإقليمي والدولي:

(أ) إذكاء الوعي بالمساهمة المحتملة للبيانات والمعلومات المستمدة من الفضاء لأغراض التنمية؛

(ب) تطوير القدرات من حيث اكتشاف البيانات والمعلومات المستمدة من الفضاء والوصول إليها وتجهيزها واستخدامها؛

(ج) تعزيز الأطر المؤسسية لتيسير استخدام البيانات والمعلومات المستمدة من الفضاء بالاستشعار عن بُعد؛

(د) دعم توحيد وتحديث المعلومات الجغرافية المكانية، بغية تجنب الازدواجية والتداخل، وتمكين استخدامها المتعدد القطاعات بطريقة منسقة؛

(هـ) تشجيع التعاون الدولي من أجل زيادة استخدام البيانات والمعلومات المستمدة من الفضاء من أجل عمليات التخطيط واتخاذ القرار.